التجارة الخارجية الجزائرية و إصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم.

د. زيرمي نعيمة: أستاذة محاضرة ب.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد- بشار.

الملخص: يهدف هذا المقال الى تحليل التجارة الخارجية الجزائرية خلال برامج التبييت الاقتصادي والتكييف الهيكلي تحت اشراف صندوق النقد الدولي. بعد ابراز مفهوم الصندوق وسياساته، تمّ تحديد الاختلالات الهيكلية والمالية والاجتماعية التي عانت منها الجزائر قبيل اللجوء الى الصندوق، بعد ذلك تمّ تحليل علاقتها معه، كما تعرضت الدراسة الى تحليل واقع المبادلات الخارجية خلال هذه البرامج.في الأخير خلصت هذه الورقة الى نتائج عديدة أهمها انه بالرغم من السياسات التي اتبعتها الجزائر في اطار علاقتها مع صندوق النقد الدولي إلاّ أنّ ذلك لم تؤثر على هيكل تجارتها، حيث ظلّت معتمدة على المحروقات، كما بقي نصيب الصادرات من غير المحروقات ضعيف جدّا لا يرقى الى مستوى الاجراءات والتدابير التي اتخذت في اطار كل تلك البرامج والسياسات، فلولا الطفرة في أسعار النفط لبقيت الجزائر تحت وقع أزمة الديون.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، الاصلاحات، صندوق النقد الدولي، التعديل الهيكلي، التثبيت الاقتصادي، أزمة أسعار النفط

Résumé : le but de cet article est d'analyser le commerce extérieur algérien durant les programmes d'ajustement structurel, supervisés par le Fonds monétaire international. Après avoir abordé la définition du fonds et ses politiques, l'étude a analysé les déséquilibres structurels, financiers et sociaux qu'a connus l'Algérie avant sa relation avec le FMI, ensuite l'étude a analysé le commerce extérieur algérien à travers ces programmes. On a conclu à travers cette étude, qu'en dépit des politiques suivis de l'Algérie dans le cadre de sa relation avec le FMI, la structure de son commerce est restée dépendante des hydrocarbures, aussi la part des exportations hors hydrocarbure et restait très faible. l études a montré aussi que seuls les prix élevés du pétrole qui ont participé au remboursement des dettes algériennes.

Mots clés: la libéralisation du commerce algérien, les réformes, le Fonds monétaire international, l'ajustement structurel, la stabilisation économique, la crise.

المقدمة :

تولّدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحلّ محلّ النفط في تمويل الاستثمارات العمومية، خاصة في ظلّ الأزمة البترولية لسنة 1986 الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، والتي اظهرت عدّة اختلالات، حيث شرعت الجزائر منذ ماي 1989 في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية، بإزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية، إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، من أجل القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من أجل الرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري، دون إهمال معالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات، من أجل ذلك جاءت هذا المقال ليجيب على السؤال المتمثل في ماهو واقع التجارة الخارجية في ظلّ اصلاحات صندوق النقد الدولي في الجزائر، وماهي الدروس المستفادة من تلك الاصلاحات لتفادي الوقوع في أزمة المديونية مستقبلا؟

هدف البحث: يهدف هذا البحث لمحاولة تقييم واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الاصلاحات التي أملاها صندوق النقد الدولي من خلال:

- واقع الاقتصاد الجزائري قبيل اصلاحات صندوق النقد الدولي.
- ابراز علاقة الجزائر مع الصندوق.
- التعرّف أهم الاصلاحات التي أقرّتها الجزائر من خلال صندوق النقد الدولي.
- تحليل واقع الاصلاحات على التجارة الخارجية الجزائرية.
- استخلاص النتائج من أجل تفادي الازمة في المستقبل نظرا لتشابهه وضعية الاقتصاد الامس باليوم.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول تحليل لإحدى المراحل الهامة للاقتصاد الجزائري وهي اصلاحات صندوق النقد الدولي، وتأثيرها على التجارة الخارجية، كما أنّ نتائج هذا البحث يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في تقييم التجربة وتوضيح جوانب القوة والضعف فيها خاصة وأنّ الجزائر تعيش أزمة انهيار أسعار البترول وتكاد تكون العودة الى الاستدانة من الخارج

تلوح في الأفق، في ظلّ فشل السياسات التي تنتهجها الحكومة من أجل توفير الأموال لتغطية العجز بصيغ عديدة .

منهجية البحث: تمّ استخدام المنهج الوصفي من أجل الاطار النظري للدراسة والممثل في كل من صندوق النقد الدولي والسياسات التي انتهجها مع الجزائر من تعديل وتكييف، ثمّ تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظلّ هذه السياسات.

هيكل البحث: بناء على ما تقدم تناولت الدراسة أربعة محاور كالتالي:

أولا: الاطار النظري لصندوق النقد الدولي وسياساته.

ثانيا: الاقتصاد الجزائري قبيل اصلاحات صندوق النقد الدولي.

ثالثا: علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

رابعا- انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية.

خامسا- دروس أزمة 1986 للاستفادة لأزمة 2008.

أولا- الاطار النظري لصندوق النقد الدولي وسياساته:

1-1 تقديم صندوق النقد الدولي:

بدأ الصندوق عملياته عام 1947 في مارس[1]، من خلال مؤتمر برتون وودز عام 1944، حيث انعقد المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة المتكون من 44 دولة لوضع الأسس المناسبة للنظام النقدي العالمي، حيث أنشئ لإعادة بناء أسواق البضائع ورؤوس الأموال الدولية واقتصاديات أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. إنّ الصندوق بعضويته المفتوحة ما هو إلاّ منتدى دولي تلتقي فيه الدول لتدرس المسائل والمشاكل التي تعكّر صفو العلاقات الدولية في تلك المجالات ووضع الحلول المناسبة لها في ضوء ما تقضي به الاحكام المتفق عليها في ميثاق الصندوق[2]. يوصي الصندوق دائما بتحرير التجارة وخصوصا التعرفة الجمركية، الحصص النسبية، وجعل ذلك شرطا لتقديم القروض[3]. بدأ الصندوق بتوجيه من الدول المتقدمة ينحرف عن الأهداف التي وجد من أجلها ليتحول الى مركز لإعداد برامج وشروط سياسات التصحيح الهيكلي. يقوم الصندوق بوظيفتين رئيستين تتمثلان في[4]:

- المهمة التمويلية وتتعلق هذه المهمة بإمداد الاعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة.
- المهمة الرقابية والارشادية.

يلخص الشكل الموالي القروض والتسهيلات التي يمنحها الصندوق:

الشكل(01): القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي

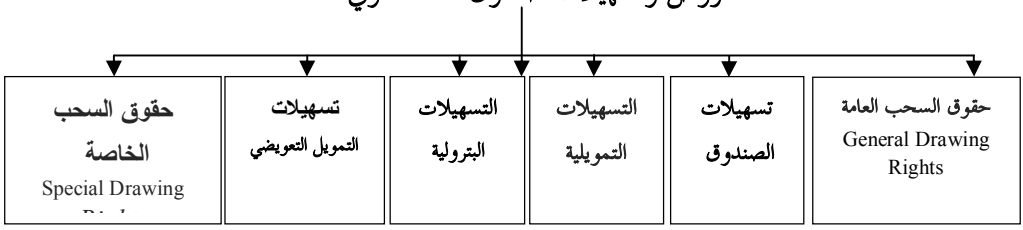

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 472.

في عام 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي آلية التكامل التجاري لمساعدة البلدان التي تواجه العجز المؤقت في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى كالذي يحدث نتيجة لتناقض الافضليات التجارية، أو انتهاء العمل بنظام الحصص في عام 2005، طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية. كذلك تتيح آلية التكامل التجاري الدعم المالي للبلدان الاعضاء في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار التغذية المستوردة نتيجة لتخفيض الدعم الزراعي في البلدان الصناعية[5]. غير أنه يؤخذ على الصندوق قلّة موارده النقدية وعدم كفايتها وعدم القدرة على تنمية هذه الموارد، وهو ما حدّ بشكل كبير من دور هذا الصندوق على الصعيد الدولي، فكانت تجربة البنك الدولي أنجح ولها دور أفعل على صعيد التنمية[6].

2-1 مفهوم برامج التثبيت الاقتصادي" و" التكيف الهيكلي:

1-2-1 برامج التثبيت الاقتصادي: تتضمن سياسات التثبيت الاقتصادي استخدام الأدوات المالية والنقدية وسياسة لأسعار الصرف وتخفيض الإنفاق الحكومي، بغية تصحيح الاختلالات المالية والنقدية، لا سيما تلك الناجمة عن التضخم وحالات اختلال في التوازن الداخلي والخارجي،

والتي تتصل بتفاقم العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة[7]. يمكن تلخيص السياسات التي تحتويها غالبية برامج التثبيت كما يقترحها صندوق النقد الدولي فيما يلي:

أ. **سياسة نقدية انكماشية(*Monetary Tightness*):** تؤثر السياسة النقدية8 على الطلب الكلي وتعمل على توجيه أوقات التضخم، وكذلك تؤثر على اجمالي النفقات على طريق ترشيد الائتمان وضبط معدلات التوسع النقدي لتحقيق استقرار هذا الاخير واصلاح خلل الهياكل التمويلية، اعتمادا على تحرير أسعار الفائدة واستخدام حدود عليا للائتمان والحد من الاصدار النقدي الجديد الذي يهدف الى رفع معدلات الادخار وتخفيض معدلات التضخم، وهذا بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوحة وتخفيض العملة[9].

ب. **سياسة مالية انكماشية(*Fiscal Austerity*):** تهدف الى السيطرة على عجز ميزانية الدولة عن طريق زيادة الايرادات أو تخفيض النفقات أو الاثنين معا. تعتبر أداة الانفاق العام هي احدى الأدوات الأساسية المؤثرة في الطلب الفعال، وبالتالي لها تأثير مباشر على مستويات التشغيل والدخل الوطني والمستويات العامة للأسعار، ومن الملاحظ أنّ هذه السياسة تهدف الى تقليص نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة مقارنة بالناتج الداخلي الاجمالي[10].

1-2-1 برامج التعديل الهيكلي: تعكس هذه السياسة برامج طويلة ومتوسطة المدى تسعى لتحقيق التوزان عن طريق التوسع في جانب العرض، لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية[11]. كما تهدف أيضا الى تحويل اقتصاديات الدول التي تكابد هذه الصعوبات الى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق. تتمثل الآثار السلبية لسياسات التعديل الهيكلي فيما يلي[12]:

- حصار عملية التصنيع واحتوائها والسيطرة عليها.
- شلّ قدرات القطاع الزراعي، وإعاقة فرص تكامله.
- إضعاف مكانة الدولة وتقزيم دورها في المجال الاقتصادي.
- تفكيك البنية التكاملية للقطاعين العام والخاص.
- انهيار البناء الوظيفي الأساسي وتفكك التركيب الحرفي.
- تغذية عملية التضخم، وزيادة معدلات البطالة.
- تعميم الفقر وتوسيع دائرته، وتعميق الاختلال في توزيع الثروات والدخول.

- زيادة درجة الانحرافات الاجتماعية، ونمو عوامل التمزق الاجتماعي.

ثانيا- الاقتصاد الجزائري قبيل اصلاحات صندوق النقد الدولي:

بدأ التفكير الجدّي في تحرير التّجارة الخارجية، وضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية، ولقد كان لهذا القرار عدّة أسباب أهمها الأزمة البترولية لسنة 1986 الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، حيث تولّدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحلّ محلّ النفط في تمويل الاستثمارات العمومية. إنّ الركود النفطي الذي خفّض قوة الجزائر الشرائية بمقدر النصف خلال الفترة الواقعة بين 1986 و1988 كان العامل المساعد للاضطرابات الواسعة التي اندلعت بسبب أزمة المواد الغذائية في عام 1988[13].

كلّ هذه الاختلالات اقتضت إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما، من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها هذه المؤسسات، إذ تعلّق الأمر بإتباع "**برامج التثبيت الاقتصادي**" أو "**برامج التكيف الهيكلي**" أو الاثنين معا، "التي ترتكز في جوهرها نحو إطلاق مدى أوسع لاقتصاد السوق سواءا في مجال تحرير الأسعار بما فيها أسعار الصرف والفائدة، وكذلك مراجعة برامج الاستثمار الحكومي وإحداث تغيرات في مؤسسات القطاع العام من خلال هيكلتها وتحويل ملكيتها"[14].

ثالثا- علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

انضمت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال الى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963 حيث كانت حصتها تقدر بـ623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) لترتفع بعد ذلك الى 941.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهذا في أوت 1994[15]. بالنسبة للجزائر، فهي آخر بلد مغاربي، تاريخيا، لجأ إلى صندوق النقد الدولي إلاّ أنّ النتائج الاقتصادية بعيدة جدا عن المطلوب، حيث طلبت الجزائر رسميا من الصندوق، جدولة ديونها في أوائل 1994، بعدما كانت متوقفة عن الدفع في ديسمبر 1993، وفي الحقيقة فإنّ هذا البلد حاول بإرادته عام 1990 تطبيق برنامج التسوية الهيكلية من دون صندوق النقد الدولي، لكن بمرافقة البنك الدولي[16]، لكنها لم تفلح في اخراجه من الازمة فاضطرّ الى اللّجوء الى صندوق النقد الدولي. عرفت الجزائر تحولات في مجالات السياسة والاقتصادية من النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات، عند عقدها

لاتفاق متعلق بتطبيق برنامج للإصلاح الشامل لمختلف المجالات السياسية والاقتصادية ابتداءا من أبريل 1994 حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي "**ستاندباي**" لمدة سنة وبعدها برنامجا للتصحيح الهيكلي لمدة 3 سنوات متتالية أي من 1995 إلى غاية 1998.[17]

حسب ما هو ثابت تعتبر الجزائر من أكثر الدول اقتراضاً من صندوق النقد الدولي من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث وصلت قيمة إجمالي القروض إلى ما يقرب من 3مليار دولار، كما كانت من أكثر الدول معاناة من العواقب السياسية المترتبة على الاشتراطات التي يضعها الصندوق[18].

1-1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1989/05/31-1990/05/30): في فبراير 1989 تمّت جملة من المفاوضات كانت نتيجتها موافقة الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب، والتي استخدمت كليا في1990/05/30[19]. منذ ماي 1989 شرعت الجزائر في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية، والذي من خلاله سعى إلى إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية[20].إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، وتركه لميكانيزمات السوق، من أجل القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري، والاهتمام بمعالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات.

في سبتمبر 1989 واجهت الجزائر أربع تحديات من الوزن الثقيل تمثلت في[21]:

- توقيف التراجع المخيف في النشاط الاقتصادي،
- بعث النمو وحلّ عاجل للمديونية،
- اعادة بعث لميزان المدفوعات،
- أوليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلام الاجتماعي.

تجسدت مجموعة من الإجراءات تمثلت في تحرير التجارة الخارجية باعتبارها القطاع الحسّاس الذي يجلب العملة الصعبة، وتمّ التوقيع مع صندوق النقد الدولي على عدة برامج تخصّ الإصلاح الاقتصادي الذي يعرف على أنه إدخال تغيرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم في أي عنصر

من عناصر الإنتاج كان (العمل، رأس المال العقار والتنظيم والتكنولوجيا) بهدف وضع حد الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية[22].

بالإضافة إلى هذا استفادت الجزائر من قرض قدمه صندوق النقد الدولي قدره 315.2 مليون وحدة سحب خاصة[23] في 1989، وهو ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي للتخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون، التي بلغت أكثر من 34 مليار دولار أمريكي، وتزايد معدل الخدمة للديون إلى الصادرات 80%، وزادت خدمة الديون من 05 مليار دولار في 1987 إلى 07 مليار دولار في 1989 كما بلغت 68.9% سنة 1990، و2.2% في سنة 1993 من الصادرات[24].

تجسدت أولى الخطوات لتحرير التجارة الخارجية في إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واعتماد آليات العرض والطلب في تحديد أسعار كل من الصرف والفائدة، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية لـ05 بنوك تجارية[25].

اعتبر قانون النقد والقرض نقطة بداية التّحرير الجزئي للتّجارة الخارجية، بتكريسه إصلاحات جديدة في مجال التسيير، القرض والاستثمار، وإلغائه كل إجراءات الاحتكار المعمول بها من طرف الدولة، عن طريق إعطاء فرصة للرأسمال الأجنبي بكل أشكاله للمشاركة في الّتنمية الاقتصادية، ورفع كل القيود، ما عدا القطاعات الاستراتيجية التي تحتفظ بها الدولة. تمّ إلغاء البرنامج العام للتّجارة الخارجية، والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التّمويل الخارجي تحت إشراف البنوك انطلاقا من المقولة التي ترى بأنّ التجارة الخارجية هي عملية من اختصاص البنك والمتعاملين التجاريين. لكن نظرا إلى الكثير من الصعوبات التي واجهها المتعاملون في الاستيراد عمدت الدولة إلى القيام ببعض الاجراءات التصحيحية منها: [26]

- إلغاء نظام الرخص التي كانت تخضع له معظم السلع الاستهلاكية والانتاجية.
- رفع الحظر عن بعض المواد القابلة للتصدير، مثل بعض المواد الخام الصناعية.
- توفير التمويل المسبق لمدخلات انتاج السلع المعدة للتصدير، واخضاع استيرادها إلى نظام اداري مؤقت.

- توافر موارد بالعملات الاجنبية في المصارف، إذ تبين صعوبة تطبيق مبدأ التمويل الذاتي الذي يركز على قيام المتعاملين في السوق من الموردين بإيداع نسبة 80- 100% من سعر ايراداتهم بالعملة الصعبة.

رغم كل ذلك فقد كان قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07[27]، أول إجراء رسمي يؤكد مضيّ الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، حيث منح المشرع الجزائري الحق لتجار الجملة والوكلاء الحق في استيراد البضائع وإعادة بيعها، كما خوّل لهم الحق في فتح حسابات بالعملة الأجنبية لتسهيل عملية الاستيراد[28]، فأصدر البنك الجزائري بدوره عدّة أنظمة[29] لتوجيه هذه العملية.

2-1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من1991/06/03 **إلى** 1992/03/30**:** لجأت الجزائر إلى صندوق النّقد الدولي للمرّة الثانية من أجل الحصول على الأموال لمواصلة سلسلة الإصلاحات الرّامية إلى تحقيق التّوازنات على المستوى الكلي، وذلك في سريّة تامّة أيضا. وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على 04 أقساط[30]، بحيث كل قسط يحدد مبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة[31]. تمثلت أهم الاجراءات الخاصة في هذا البرنامج في إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي، والاستقلالية المالية للبنك المركزي، وتخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري، وتحرير التجارة الخارجية والداخلية، والعمل على رفع صادرات النفط، إضافة الى تشجيع الادخار وتخفيض الاستهلاك، وتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة، وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

استكمل هذا البرنامج تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات[32].

إنّ التّحرير الفعلي للتجارة الخارجية تمّ بعد إصدار التعليمة1991/3[33] المؤرخة في1991/04/21 المتضمنة شروط وقواعد عملية التمويل لعمليات الاستيراد، وتحديد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص والعموميين، وإعطائهم الحرية الكاملة، مع توفر شرط التسجيل

في السجل التجاري بصفته بائع بالجملة مهما كانت البضائع المستوردة، ماعدا ذات الاستهلاك الواسع.

في هذه الفترة تمّ تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما المحروقات منها، من أجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع، وفي هذا الإطار تمّ إصدار قانون(21/91) المؤرخ بـــ1991/12/04[34] والمتعلق بقانون المحروقات[35].

رغم كل الإيجابيات المحققة في هذا البرنامج إلاّ أنه لا يمكننا اهمال تحطّم الاقتصاد الجزائري بسبب المضاربة في التجارة باستيراد مواد ومنتجات منافسة للمنتجات الوطنية بهدف الربح السريع، كما أنّ الاعتماد على استيراد المنتجات التّامة الصّنع بسبب سهولة الحصول على السجلات التجارية أدى إلى إغراق السوق بها، إضافة الى اكتساب البنوك كافة الامتيازات التجارية، مما أدى إلى تجاوزات عديدة بسبب السلوكيات البيروقراطية البعيدة عن التسيير العقلاني للموارد.

دخلت الجزائر في دوامة الانحدار الاقتصادي وتفكك نظام الدولة وسعت إلى بسط الديمقراطية في جميع المؤسسات من أجل تعزيز الشرعية، وابتداء من عام 1992 في جو من انعدام اليقين السياسي والصراع المدني[36]، والذي جعل المستثمرين الأجانب والمحليين يعزفون عن السوق الجزائرية، إضافة إلى صعوبة الحصول على تمويل خارجي تباطأت خطى الإصلاحات الهيكليـــة، واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية خاصة المالية، كما أدى ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الحكومية بنسبة مخيفة، إذ بلغ عجز الميزانية بنسبة 8.7%من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993، بالإضافة إلى ضعف هذا الناتج، وتفاقم الدين الخارجي وانخفاض أسعار النفط. خلال هذا البرنامج أيضا شهدت الجزائر وضعا متأزما سيطر عليه الاستعمال اللاعقلاني للعملة الصعبة، وتزايد الأعباء المترتبة عن خدمة المديونية الذي بلغ معدله 86% في 1993، بعد أنّ كان 76% في 1992 والذي أثّر على الحصيلة المتأتية من الصادرات، وعجز الخزينة العمومية، والتبعية للخارج في الغذاء وآلات الإنتاج، وظهور عجز مالي بنسبة 09% من الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى زيادة حجم الدين العام، إضافة الى تدهور شروط التبادل، وحدوث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات وانخفاض الإيرادات الناتجة عن الصادرات، واللجوء إلى

الواردات، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات، زد على هذا أيضا الارتباط الكلي بقطاع المحروقات وانخفاض حصيلة صادرات المحروقات.

3-1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث(الاستقرار الاقتصادي) من أبريل 1994 إلى مارس 1995:

إنّ زيادة حدّة الاختلالات التي ظهرت في البرنامج السابق دفعت الجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة، من أجل تجاوز الأزمة، واستيراد المواد الغذائية، فألحقت أضرار بجهاز الإنتاج، وزادت الاختلالات، مما أدّى بها إلى تحرير رسالة القصد(النية) التي على ضوئها تمّت الموافقة على الاتفاق الاستعدادي. تضّمنت هذه الرسالة استراتيجية جديدة من شأنها تسريع عملية التحول نحو اقتصاد السوق، تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع النمو الناتج الداخلي الخام بين 03 و06% ومنه تخفيض معدل التضخم، وترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، وتوفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء، والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية[37]. وافق الصندوق منح الجزائر مساندة مالية مقدرة بـ731.5 مليون حقوق سحب خاصة، ممّا أعاد ثقة المؤسسات المالية في الجزائر، فتمّت عدّة اتفاقيات من أجل جدولة ديونها. انطلق هذا البرنامج بمجموعة من الاهداف أهمها إعادة بعث النشاط الاقتصادي الحقيقي المترجم بنمو اقتصادي بـــ5.3% مقابل 1.1% للفترة (1994-1995)، وتخفيض معدل التضخم الى 10.3% مقابل 35.1% في سنة 1994، وتخفيض عجز الميزانية الى 1.3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 2.8 % في 1994.[38] تضمن البرنامج إعادة توازن الأسعار من خلال مراجعتها ورفع الدعم عليها، وفسح المجال أمام ميكانيزمات السوق، وتخفيض الدينار وضرورة انزلاقه لمواجهة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، تحرير التجارة الخارجية والأسعار لتخفيف عبء خدمة الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل، دعم الإنتاج الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، لتنويع الصادرات.

4-1-3 برنامج التعديل الهيكلي (الفترة من 1995/03/31 إلى 1998/04/01):

رغم برامج الإصلاح المطبقة سابقا، ونظرا للنتائج التي ظهرت خلال التثبيت الاقتصادي الثالث، لم تجد الجزائر بدا من اللجوء- كالعادة- إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في

بداية 1994، والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي غطى الفترة من 01 أبريل 1994 إلى31 مارس 1995 اتفاق آخر سنة 1995 تمّ بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى، يغطى الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998[39]. وافق الصندوق على تقديم القرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، وحدد مبلغه بـــ1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو يعادل 127.9 من حصة الجزائر. وافق بعدما قدمت الجزائر خطاب النوايا المتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي، الذي تنوي تنفيذه في الثلاثة سنوات الموالية في إطار استقرار الاقتصاد الوطني والتحول إلى اقتصاد السوق، وكان ذلك ضمن اجراءات ذات طابع الاستقرار التي تنص على مواصلة رفع الدعم عن الأسعار الى غاية الوصول الى التحرير الكامل لأسعار جميع السلع والخدمات، وتحرير أسعار الفائدة، إعطاء استقلالية أكثر للبنوك التجارية ، إضافة الى القضاء على عجز الميزانية، وتنمية الادخار العمومي عن طريق تقليص النفقات العامة، وزيادة توسيع الايرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي، واجراءات ذات الطابع الهيكلي تهدف الى فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الاجانب والمحليين40، ومتابعة تحرير التجارة الخارجية برفع القيود الادارية والمالية بالإضافة الى تنويع الصادرات من غير المحروقات(إنشاء هيئة تأمين القرض على التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات)، إضافة الى طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي لرسم الشراكة والوصول الى انشاء منطقة التبادل الحر.

أعطى هذا الاتفاق عدة نتائج أهمها:[41]

- تطبيق معدلات فائدة حقيقية موجبة في اطار سياسة نقدية صارمة حيث بلغ معدل السيولة سنة 1996 حدود36.30% مقابل39% سنة 1995 و49% سنة 1993.
- التحكّم التدريجي في معدلات التضخم بحيث انتقل معدل التضخم من39% سنة 1994 الى 15% بفضل تخفيض قيمة الدينار اذ وصل سعر صرف الدولار الواحد الى 54.7490 دينار سنة 1996.
- وصلت احتياطات الصرف الرسمية في 30 جوان 1998 الى 8.05 مليار دولار بعدما كانت في 1996 و1995 على التوالي 2.5 مليار دولار و2.11 مليار دولار.

- عرف معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا معتبرا، بحيث وصل سنة 1996 4.3%، و 1% سنة 1994 و 02 % سنة 1993.
- نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي هي 3.8%.

يلخص الجدول الموالي ديون الجزائر خلال الفترة (**1990-1998**):

الجدول (01): تطور المديونية الجزائرية في الفترة (1990-1998)

الوحدة: مليار الدولار الأمريكي

السنوات / الديون	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
متوسطة وطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.561	31.222	30.473

المصدر: مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التحربة الجزائرية،** الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 144.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ المديونية الجزائرية في تدبدب خلال الفترة 1990-1994، ثمّ بعد ذلك ارتفعت ابتداءا من 1994 حيث بلغت ذروتها في سنة 1996 بقيمة33.561 مليار دولار أمريكي، وهي بذلك تصدرت الدولة العربية في الاقتراض، بعد ذلك انخفضت في سنة 1997، و1998حيث يرجع ذلك الى تحسن الصادرات، وآثار إعادة الجدولة.

يبرز الجدول الموالي نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات:

الجدول (02): نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات(1989-1997).

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات	69	66	74	76	86	93.4	85.5	50.2	39.8

المصدر: الهادي الخالدي، المرجع السابق، ص251، وسعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990،1989-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 250.

تعتبر نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات من أهم المؤشرات التي تعكس تطور الاستدانة الخارجية لبلد ما. نلاحظ أنّ نسبة خدمة الدين للصادرات من خلال الجدول السابق ترتفع كل سنة ابتداءا من1989 إلى1995 حيث سجلت أعلى نسبة لها مقدرة بـــ93.4% وذلك في سنة 1994، مما أحدث عجزا في ميزانية الدولة وعرقل وتيرة النمو، ودفع الجزائر إلى الاستدانة

لاستيراد المواد الغذائية، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار في نهاية سبتمبر1991، بعدما كانت 01 دولار يساوي 18.5 دينار، أصبح 01 دولار يساوي8.9 دينار في 1990، وكان ذلك نتيجة لصدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات، ومن ثم أدّى هذا التخفيض إلى ارتفاع التضخم، كما تمّ الاعتراف الضمني بالسوق غير الرسمية[42]. بالنسبة لنسبة الدين الى الصادرات اعتبارا لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، ولهذا بقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة، بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقف عن تسديد ديونه، وبهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50%[43].

رابعا- انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية :

1-4 التجارة الخارجية خلال برامج الصندوق: يوصي الصندوق دائما بتحرير التجارة وخصوصا التعرفة الجمركية، الحصص النسبية، وجعل ذلك شرطا لتقديم القروض، كما أنه يهدف لـــتسيير نمو التجارة العالمية والعمل على تنمية الموارد المالية لجميع الدول الاعضاء وإلغاء القيود على المعاملات الأجنبية في العمليات التجارية. يعدّ تحرير التجارة الخارجية محور برامج التعديل الهيكلي، فهي تتضمن التخصيص الكفء للموارد، من خلال تحفيز المنتجين على المنافسة مع منتجي السلع العالمية، عن طريق تحويل الاقتصادي المعني بهذا الاجراء الى اقتصاد يعتمد على التوجه التصديري[44]. إنّ تحقيق حرية التّجارة في ظلّ تبني هذه السياسات للوصول الى زيادة الصادرات والحدّ من الواردات يستلزم تخفيض الضرائب على الصادرات، ووضع حدّ لكل الموانع المفروضة على السلع المصدرة، مع تبسيط للموانع الكمية على الواردات، إضافة الى تخفيض الحماية المفروضة على السلع المدعمة.

انعكست برامج وسياسات صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة على الميزان التجاري حسب الجدول الموالي:

الجدول (03): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1989-1998).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	**1997**	**1998**
الواردات(CAF)	70 073	86769	139257	180141	205463	340 37	513193	498 025	501327	552614
الصادرات(FOB)	68 246	101284	219391	232237	235928	302909	488243	732 148	801812	599605
الميزان التجاري	-1 826	14 515	80 135	52 096	30 464	-37 228	-24950	234123	300485	46 991

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

يتضح من الجدول أنّ الميزان التجاري سجّل عجزا في بداية برنامج التثبيت الاقتصادي الأول مقدرا بـ1826 مليون دينار، لكنه سرعان ما سجل فائضا خلال فترة برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني. يعود الميزان ليسجل رصيدا سالبا طيلة فترة برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث، ثم تدارك الميزان الرصيد الايجابي في برنامج التعديل الهيكلي، خلال هذا البرنامج الأخير وبفضل السياسات المنتهجة سرعان ما سجل بلغ الميزان رصيد أعلى قدر بـ300485 مليون دينار. لكن هذا الانتعاش لم يدم، حيث سجل انخفاض إلى 46991 مليون دينار في 1998.

ارتبطت وضعية الميزان التجاري أيضا بالديون الخارجية، إذ امتصت خدمة الدين قبل الشروع في إعادة الجدولة أكثر من 86% من ايرادات الصادرات[45].

بالنسبة لهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-1997 يلخصه الجدول الموالي:

الجدول (04): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (1990-1997).

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات / المواد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المواد الغذائية	0.45	0.45	0.72	1.00	0.40	1,07	1,02	0,27
الطاقة والزيوت	96.11	96.91	97.28	97.35	96.5	95,03	93,41	96,36
المواد الخام	0.28	0.36	0.29	0.15	0.27	0,4	3,71	0,29
مواد نصف مصنعة	1.86	1.39	0.69	2.84	2.37	2,68	0,34	2,79
سلع تجهيز الفلاحة	0.03	0.04	0.02	0.07	0.03	0,18	0,02	0,17
سلع تجهيز الصناعة	0.68	0.05	0.60	0.10	0.11	0,05	1,17	0,01
سلع استهلاكية	0.59	0.35	0.40	0.59	0.26	0,59	3,71	0,15
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قدي عبد المجيد، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي،** مرجع سابق، ص 265، والأخضر عزي، "**طبيعة الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع إشارة إلى الجباية البترولية في الجزائر**" الملتقى الوطني حول السياسات الجبائية للجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة أيام 10 و11 ماي2003، ص 113.

نلاحظ في الجدول السابق أنّ الطاقة والزيوت احتلت المرتبة الاولى في هيكل صادرات الجزائر بأكثر من 93% طيلة الفترة 1990-1997.

نلاحظ أنّه بالرغم من أنّ التثبيت الاقتصادي الأول مهّد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية من خلال إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات، وإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واعتماد آليات العرض والطلب في تحديد

أسعار كل من الصرف والفائدة، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعار اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك، ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص، والتثبيت الاقتصادي الثاني الذي أكّد على التحرير الفعلي للتجارة الخارجية والداخلية، إضافة الى برنامج التعديل الهيكلي من1995 الى 1998 الذي نصّ على تنويع الصادرات من غير المحروقات من خلال إنشاء هيئة تأمين القرض على التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات، وطلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي لتحرير المبادلات الخارجية، إلاّ أنّ ذلك لم يؤثر على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية حيث ظلّت معتمدة على المحروقات، كما بقي نصيب الصادرات من غير المحروقات ضعيف جدّا لا يرقى الى مستوى الاجراءات والتدابير المتنوعة التي اتخذت في اطار برامج وسياسات صندوق النقد الدولي.

بالنسبة للتركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(1990-1998)، فيلخصها الجدول الموالي:

الجدول(05) : التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(1990-1998)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

المواد/السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المواد الغذائية	19 174	35 756	45 689	50 833	98 729	131 208	150 208	146 859	148 781
الطاقة و الوقود	1 290	4 723	2 621	2 919	1 963	5 624	6 353	7 630	7 395
المواد الخام	6 066	7 565	13 366	13 893	21 702	37 604	28 760	28 826	31 730
المنتجات نصف مصنعة	16 182	34 335	42 217	48 428	75 134	113 050	103 257	90 292	101 162
سلع تجهيز الفلاحة	699	2 823	1 114	1 284	1 157	1 954	2 368	1 236	2 531
سلع تجهيز الصناعة	33 089	43 228	53 399	59 939	85 126	139 977	174 521	163 552	183 290
سلع استهلاكية	10 268	13 284	25 182	27 903	44 526	83 453	59 945	63 187	77 470
المجموع	86 769	141 714	183 587	205 200	328 337	512 869	525 410	501 582	552 359

المصدر: **المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).**

ابتداءا من سنة 1991 نلاحظ ارتفاع الواردات ناتج عن التعليمة1991/3 المتضمنة شروط وقواعد عملية التمويل لعمليات الاستيراد، وتحديد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص والعموميين، وإعطائهم الحرية الكاملة.

في سنة 1994 أي خلال فترة التثبيت الاقتصادي الثالث عرفت الواردات الكلية نموا نسبي وصل الى اكبر قيمة له مقدرة بـ359 552 مليون دينار جزائري في سنة 1998 أي في نهاية التعديل الهيكلي، وذلك نظرا للإجراءات المتخذة من طرف الدولة المتمثلة في رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والصرف.

كما نلاحظ أنّ سلع تجهيز الصناعة تصدرت الواردات الجزائرية متبوعة بالمواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية، فيما سجلت كل من الطاقة والوقود وتجهيزات الفلاحة نسب هامشية.

2-4 التجارة الخارجية بعد تطبيق برامج الصندوق (الفترة 2000-2013):

استطاعت الجزائر أن تسدد الدين الخارجي العام خلال الفترة من 2000 الى غاية 2013، حيث انتقلت المديونية من 25 مليار دولار سنة 2000 الى 3.4 مليار دولار في سنة 2013، مثلما تبرزه معطيات الجدول الموالي:

الجدول (06): تطور المديونية الجزائرية في الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم المديونية	25,008	22,31	22,540	23,203	21,411	16,49	5,7
السنوات	**2007**	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم المديونية	5,7	5,58	5,41	75,	4.4	3.6	3.4

المصدر: زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016،ص256

في عام 2012، صنف صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي الجزائر الدولة الأقل مديونية في 20 بلدا من بلدان المنطقة. أما اليوم تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة التي دفعت كل ديونها،كما انها ألغت ديون 14دولة افريقية وأقرضت صندوق النقد الدولي؟[46] لكن ذلك لم يكن بفضل السياسات التي سطرها الصندوق أو بفضل قوة الاقتصاد الجزائري، بل بفضل تراكم الاحتياطات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول مثلما يوضح الجدول الموالي:

الجدول (07): تطور احتياطات الجزائر في الفترة (2000-2013).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطات الإجمالية	11,9	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطات الإجمالية	110.1	143.1	148.9	162.2	182.2	190.7	194.0

المصدر: زيرمي نعيمة، مرجع سابق،ص256.

أما بالنسبة للميزان التجاري للفترة 2000-2015 يبرزه الجدول الموالي:

الجدول (08): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات (CAF)	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631
الصادرات (FOB)	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163
الميزان التجاري	12 858	9 192	6 816	11 078	13 775	25 644	33 157	32 532
نسبة التغطية	240	192	157	182	175	226	255	218
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الواردات (CAF)	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	55 028	58 580	51 501
الصادرات (FOB)	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	37 787
الميزان التجاري	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	9 946	4 306	-13 714
نسبة التغطية	**201**	**115**	**141**	**156**	**143**	**118**	**107**	**73**

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع الواضح للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)، حيث انتقلت من9173 مليون دولار ووصلت الى غاية58580 مليون دولار في سنة 2014. أما الصادرات فهي في تذبذب مسجلة أعلى نسبة لها في 2008 مقدرة بـــ79298 مليون دولار، وقد انعكس ذلك على الميزان التجاري، فقد عرف التذبذب خلال الفترة 2000-2002، ثم بدأ في الارتفاع انطلاقا من سنة 2003 الى غاية 2008 أين وصل الى أكبر نسبة له مقدرة بـــ39819 مليون دولار، وهو راجع الى ارتفاع الصادرات التي بلغت بدورها أكبر نسبة لها خلال هذه الفترة ، بسبب الارتفاع في أسعار النفط واستقرار الواردات، حيث استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام 1999، مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها وعن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية مثلما وضحنا ذلك في الجدول (07)، لكن سرعان ما

تراجعت أسعار المحروقات بشكل واضح من 147 دولار في 2008/07/11، إلى أقلّ من 34 دولار في 20 ديسمبر من نفس السنة[47]، مما انعكس بالعجز في الميزان التجاري خلال 2015 البالغ 714 13-مليون دولار.

يلخص الجدول الموالي هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2015):

الجدول (09): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المواد الغذائية	32	28	35	48	59	67	73	88
الطاقة و الوقود	21 419	18 484	18 091	23 939	31 302	45 094	53 429	58 831
المواد الخام	44	37	51	50	90	134	195	169
المنتجات نصف مصنعة	465	504	551	509	571	651	828	993
سلع تجهيز الفلاحة	11	22	20	1	-	-	1	1
سلع تجهيز الصناعة	47	45	50	30	47	36	44	46
سلع استهلاكية	13	12	27	35	14	19	43	35
المجموع	**22 031**	**19 132**	**18 825**	**24 612**	**32 083**	**46 001**	**54 613**	**60 163**
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	119	113	315	355	315	402	323	234
الطاقة و الوقود	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	35 724
المواد الخام	334	170	94	161	168	109	109	106
المنتجات نصف مصنعة	1 384	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 693
سلع تجهيز الفلاحة	1	-	1	-	1	-	2	1
سلع تجهيز الصناعة	67	42	30	35	32	28	16	18
سلع استهلاكية	32	49	30	15	19	17	11	11
المجموع	**79 298**	**45 194**	**57 053**	**73 489**	**71 866**	**64 974**	**62 886**	**37 787**

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).

بالعودة الى أرقام الجدول السابق نلاحظ أنّ هيكل الصادرات الجزائرية بقي على حاله بالرغم من الاصلاحات التي أقرّها صندوق النقد الدولي، حيث ظلّت صادرات الطاقة والوقود تتربع الصادرات الجزائرية طيلة الفترة 2000-2015.

بالنسبة للتركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015، نلاحظ أنها أيضا لم تتغير كثيرا حيث نجد أنّ كل من الواردات الغذائية، والتجهيزات نصف المصنعة، وسلع التجهيز الصناعية تحتل صدارة الواردات الكلية مثلما يبرزه الجدول أدناه:

الجدول(10) : التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المواد الغذائية	2 415	2 395	2 740	2 678	3 597	3 587	3 800	4 954
الطاقة و الوقود	129	139	145	114	173	212	244	324
المواد الخام	428	478	562	689	784	751	843	1 325
المنتجات نصف مصنعة	1 655	1 872	2 336	2 857	3 645	4 088	4 934	7 105
سلع تجهيز الفلاحة	85	155	148	129	173	160	96	146
سلع تجهيز الصناعة	3 068	3 435	4 423	4 955	7 139	8 452	8 528	8 534
سلع استهلاكية	1 393	1 466	1 655	2 112	2 797	3 107	3 011	5 243
المجموع	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	7 813	5 863	6 058	9 850	9 022	9 580	11 005	9 314
الطاقة و الوقود	594	549	955	1 164	4 955	4 385	2 879	2 348
المواد الخام	1 394	1 200	1 409	1 783	1 839	1 841	1 891	1 551
المنتجات نصف مصنعة	10 014	10 165	10 098	10 685	10 629	11 310	12 852	11 982
سلع تجهيز الفلاحة	174	233	341	387	330	508	658	663
سلع تجهيز الصناعة	13 093	15 139	15 776	16 050	13 604	16 194	18 961	17 046
سلع استهلاكية	6 397	6 145	5 836	7 328	9 997	11 210	10 334	8 597
المجموع	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	55 028	58 580	51 501

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).

خامسا- دروس أزمة 1986 للاستفادة لأزمة 2008:

إنّ اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق95% من إيرادات الصادرات و60% من إيرادات الميزانية أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار- عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات- حيث وصل هذا الانخفاض إلى 05 دولار سنة 1986[48] بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985، كما لم يتعد سعر البرميل 12 دولار بعدما كان 34 دولار في سنة 1981 و29 دولار في سنة 1983[49]، وبالتالي وقعت الجزائر

بالأمس في فخ المديونية من أجل تدوير عجلة الاقتصاد قاصدة صندوق النقد الدولي، لكن الديون المشروطة التي منحها هذا الاخير لم تعد إلاّ بالنتائج السلبية، وقد اعتبر الارتفاع المفاجىء لأسعار النفط بمثابة المنقذ للاقتصاد الجزائري فتراكمت الاحتياطات، واستثمرت الاموال في مشاريع عديدة، لكنها لم تكن بالقدر الذي يجعل الاقتصاد يخرج من الريعية التي عرفها، وفي خطوات غير منتظرة لمسار أسعار النفط عادت لتخفض في أزمة ثانية في 2008، جعلت الجزائر تعود الى نقطة البداية، والشكل الموالي يوضح الانهيار الشديد لتلك الاسعار:

الشكل(02): تطور سعر البترول بالدولار منذ 1970 الى 2013.

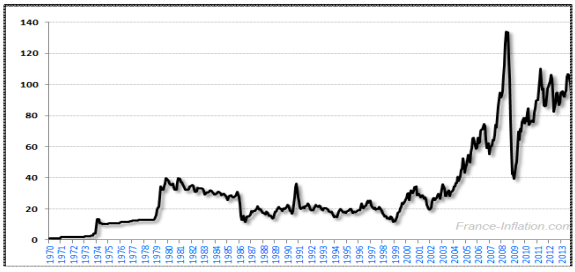

المصدر : *http://france-inflation.com/graph_oil.php*

وعليه يجب على الجزائر الاستفادة من دروس الامس لتفادي الوقوع في أزمة تلوح في الأفق خاصة بعد نفاذ احتياطات الصرف، على اعتبار الأهمية التي يكتسيها قطاع التجارة الخارجية من أجل ذلك وجب عليها اتباع مايلي:

- تحرير التجارة الخارجية باعتبارها القطاع الحسّاس الذي يجلب العملة الصعبة،
- منح الاستقلالية للبنوك التجارية للمساهمة في انشاء مشاريع خارج المحروقات.
- إعطاء فرصة للرأسمال الأجنبي بكل أشكاله للمشاركة في الّتنمية. الاقتصادية، ورفع كل القيود، مع مواصلة الدولة احتفاظها بالقطاعات السيادية.
- إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تشجيع الادخار وتخفيض الاستهلاك.
- ضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.
- تطوير الاستثمار في مختلف المجالات.
- القضاء على كل السلوكيات البيروقراطية البعيدة عن التسيير العقلاني للموارد.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري

- دعم الإنتاج الزراعي لتخفيض الواردات الغذائية وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، لتنويع الصادرات.
- فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الاجانب والمحليين.
- ضرورة خلق نموذج اقتصادي جديد يزاوج بين الصناعة والزراعة والسياحة.
- العمل على استقطاب رؤوس الاموال وخلق مركبات صناعية.

الخاتمة:

عرفت الجزائر عدة اختلالات هيكلية ومالية واجتماعية نتيجة أزمة انخفاض البترول في 1986، حيث لجأت الى إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة لعبت فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي دورا حاسما، من خـــلال اتباع برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، التي ارتكزت في جوهرها نحو إطلاق مدى أوسع لاقتصاد السوق خاصة تحرير المبادلات الخارجية. بالرغم من أنّ كل تلك البرامج والسياسات خففت وطأة الازمة على الاقتصاد الجزائري من جهة إلاّ أنها زادت هشاشته من جهة ثانية، وفي ظل الطفرة المستمرة لأسعار النفط تلاشت الازمة مؤقتا وعاشت الجزائر بحبوحة مالية غير مسبوقة جعلتها تسدد ديونها، لكن سرعان ما بدأت الأزمة تلوح في الأفق بعد عودة الانخفاض المستمر لأسعار النفط منذ 2008، واستنزاف الاحتياطات من العملية الاجنبية بالتالي توجب على الجزائر الاستفادة من الأزمة السابقة لتفادي الوقوع في مخالب صندوق النقد الدولي مرة ثانية، وعليه نلخص نتائج البحث كالتالي:

- في عام 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي آلية التكامل التجاري لمساعدة البلدان التي تواجه العجز المؤقت في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى، حيث تتيح هذه الآلية الدعم المالي للبلدان الاعضاء في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات.
- تتضمن سياسات التثبيت الاقتصادي استخدام الأدوات المالية والنقدية وسياسة لأسعار الصرف وتخفيض الإنفاق الحكومي، بغية تصحيح الاختلالات المالية والنقدية، لا سيما تلك الناجمة عن التضخم وحالات اختلال في التوازن الداخلي والخارجي، والتي تتصل بتفاقم العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

- تهدف برامج التعديل الهيكلي أيضا الى تحويل اقتصاديات الدول التي تكابد هذه الصعوبات الى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق.
- تولّدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحلّ محلّ النفط في تمويل الاستثمارات العمومية وذلك بعد انخفاض أسعار البترول لسنة 1986.
- بالرغم من أنّ الجزائر آخر بلد مغاربي لجأ إلى صندوق النقد الدولي إلاّ أنها اعتبرت من أكثر الدول اقتراضاً من صندوق النقد الدولي من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- اشترط صندوق النقد الدولي على الجزائر تحرير التجارة الخارجية، من خلال إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات، إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، وتركه لميكانيزمات السوق، مقابل تقديم قروض.
- ارتبطت وضعية الميزان التّجاري أيضا بالديون الخارجية، إذ امتصت خدمة الدين قبل الشروع في إعادة الجدولة أكثر من 86% من ايرادات الصادرات.
- بالرغم من السياسات التي اتبعتها الجزائر في اطار علاقتها مع صندوق النقد الدولي إلاّ أنّ ذلك لم تؤثر على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية حيث ظلّت معتمدة على المحروقات، كما بقي نصيب الصادرات من غير المحروقات ضعيف جدّا لا يرقى الى مستوى الاجراءات والتدابير المتنوعة التي اتخذت في اطار برامج وسياسات صندوق النقد الدولي.
- ساهمت سياسات صندوق النقد الدولي في شلّ قدرات القطاع الزراعي، إضعاف مكانة الدولة وتقزيم دورها في المجال الاقتصادي، بالتالي ارتفاع فاتورة الاستيراد خاصة المواد الغذائية.
- تمكّنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التّجاري، خلال الفترة 2010– 2013 حيث ارتكز هذا الأداء على التحسن المتواصل لسعر برميل البترول، مما أدى إلى ارتفاع مستوى احتياطيات الصرف الرسمية للجزائر، لكن الحقيقة التي لا يمكن طمسها هي أنّ الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة وذلك عند النظر إليه خارج المحروقات.

الهوامش والاحالات:

1- محمد حمد القطاطشة، **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، الطبعة الاولى، دار وائل، الاردن، 2013، ص 45.

2- رفيق هشام، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، وراقة البديع، مراكش، ص207 .

3-سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها على التطور الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفرقد، سوريا، 2005، ص 62.

4-على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 466.

5-أسيمينا كامينيس، **اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري الدولي العالمي**، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 37، ص 12.

6-خليل السمحراني، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، الطبعة الاولى، دار النفائس، لبنان، 2003، ص 22.

7-عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي- تجارب عربية**- الطبعة الاولى، دار المناهج، الأردن، 2010، ص88.

8تهدف هذه السياسة الى تقليل كلفة السلع المستوردة مقابل أن تكون السلع المنتجة والممكنة التداول في السوق الدولي أكثر منافسة عند التصدير، وعليه ترتفع ربحية القطاعات المصدّرة، ويحدث تحويل تلقائي لوسائل الانتاج باتجاه القطاعات المصدّرة على حساب قطاعات انتاج السلع غير قابلة التداول على المستوى الدولي.

9-ناصر عدون دادي، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن براج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 81.

10-ناصر عدون دادي، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 83.

11- ناصر عدون دادي، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 84.

12- بن عبو الجيلالي، ثابتي الحبيب، **تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،2009، ص 34.

13-تيري لين كارل، ترجمة عبد الإله النعيمي، **مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة**، الطبعة الأولى، معهد دراسات عراقية، بيروت، 2008، ص 418.

14-حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، المرجع السابق، ص33.

15-اكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة، الجزائر،2011، ص182.

16-عبد الحميد إبراهيم، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1996، ص 331.

17-عبد الحق بوعتروس، **الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية حالة الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008، ص 53.

18*Bank Information Center*، **المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ورقة للمنظمات غير الحكومية،*Washington*، أكتوبر2007، 15ص.

19-الهادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر ،1996، ص 195.

20-مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 33.

21-عبد الرحمان تومي، **اشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية النموذج الجزائري(1990-2009)**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 19،جويلية 2011، ص 149.

22-عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق2000-2009**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد12، فيفري2009، ص 63.

23-هي عبارة عن أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية.

24-Djilali SARI, La Crise Algérienne Economique Et Sociale, Diagnostic Et Perspectives, édition PUBLISUD, France, 2001, pages 84.

25-بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد00، السنة1، السداسي2، 2004، ص182.

26-فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 235- 236.

27-الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 34، الصادرة بتاريخ 1993/08/15.

28-قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07 وفقا للمادتين 40 و41 ص 1110 و1111.

29-النظام 02/90، 04/03،90/90.

30-تمّ سحب الثلاثة أقساط الأولى، أمّا القسط الرابع لم يتم الحصول عليه نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تمّ توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير التي تمّ الاتفاق عليها ووفقا لهذا البرنامج تمّ الاتفاق على مجموعة من الإجراءات.

31-الهادي الخالدي، المرجع السابق، ص196.

32-بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، المرجع السابق، ص182.

33-الهادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المرجع السابق، ص224.

34-الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1991/63، الصادرة بتاريخ 1991/12/07، ص 2392.

35-أهم ما جاء به هذا القانون توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة، وجلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة وبتكاليف أقل من جهة أخرى، وتحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء،

خصوصا ما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي، وتقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي وتتمثل في حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته، وتقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات قد تكون نقدا أو عينا حسب الشروط المحددة في العقد.

36-خصوصا بعد انتفاضة الخامس أكتوبر 1988، أين عمت المظاهرات أغلب مدن الجزائر احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد. فخرج فيها الشارع الجزائري مطالبا بتغييرات شاملة في النظام السياسي والاقتصادي للبلاد، حيث استهوت الدولة في مرحلة الثمانيات رحلة السقوط في العجز الاقتصادي، من حيث تدني ناتج الدخل القومي رغم مرور 26 سنة على الاستقلال.

37- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 137.

38 -Hamid A TEMMAR, l'économie de l'Algérie les stratégie de développement tome 1, office des publications universitaires,Alger,2014, Page 122.

39-مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 144.

40(المرسوم الرئاسي رقم 95/22، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية).

41-نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي،** مرجع سابق، ص 263-264.

42-مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، مرجع سابق، ص135.

43- قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 44.

44-ناصر عدون دادي، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق ، ص 94.

45- نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي،** مرجع سابق، ص 271.

55-محمد أحمد السريتي، **محمد عزت عدلان، التجارة الدولية والمؤسسات الدولية المالية،** محمد عزت عدلان، **التجارة الدولية والمؤسسات الدولية المالية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012،، ص 309، و320.

56-**عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، مرجع سابق، ص 472.

57-محمد حابيلي، الاقتصاد الجزائري، **تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي،**مركز المشروعات الدولية، مصر، العدد20 ابريل2008، ص **41.**

58-مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية،** المرجع السابق، ص131،

59-الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18، ص520.

60-مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية،** مرجع سابق، من ص 132 الى ص136.

61-عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية،** مرجع سابق، ص200،201.

62- مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية،** مرجع سابق، ص 144.

63-سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990،1989-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 250.

64-إحصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

65-الأخضر عزي، **"طبيعة الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع إشارة إلى الجباية البترولية في الجزائر"** الملتقى الوطني حول السياسات الجبائية للجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة أيام 10 و11 ماي2003، ص 113.

66-فريد بن يحي، ترجمة مشري الهام، **الاقتصاد الجزائري**، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص 29.

67-لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار -الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي**، الطبعة 1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 226.

68-مصطفى محمد العبد الله وآخرون، **الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2005، ص 366.

46 http://www.reflexiondz.net/GRACE-A-BOUTEFLIKA-L-Algerie-est-le-seul-pays-qui-n-a-aucune-dette-_a29239.html*2016/08/08* التصفح بتاريخ

47 مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 265.

48 NADIM NOUR, «Algérie : économie cherche diversification», L'ACTUEL N°104, magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE, page 14.

49 علي الكنز، **حول الأزمة 05 دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص 71.